



اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

كلمة

الدكتور وسام حسن فتوح

الأمين العام
لاتحاد المصارف العربية

في

حفل إفتتاح

” منتدى الاستدامة والتمويل المستدام ”

17-19 آذار/مارس 2023
شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية

معالي الاستاذ حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري راعي
هذا المنتدى ممثلاً " بسعادة الأستاذ شريف لقمان، وكيل المحافظ لقطاع
الشمول المالي والإستدامة

سعادة اللواء رماح هاشم، رئيس مدينة شرم الشيخ
سعادة الاستاذ شريف جامع، مدير عام اتحاد بنوك مصر
أصحاب السعادة والسيادة كل باسمه وصفته،

أيها الحضور الكريم / أسعد الله صباحكم بكل خير،،،

أهلاً وسهلاً بكم جميعاً في منتدى "الاستدامة والتمويل المستدام"،
الذي يعقده اتحاد المصارف العربية، في جمهورية مصر العربية،
الوطن الثاني لجميع العرب، والدولة العزيزة على قلوبنا الحاضنة دائماً
لنشاطات إتحاد المصارف العربية و لقضايانا العربية.

أيها السيدات والسادة،،

نجتمع اليوم في هذا الملتقى لمناقشة عدد من المحاور الاقتصادية والاجتماعية والمالية والمصرفية، المترابطة والمتداخلة، والتي ترسم المسار الاقتصادي-المالي-الاجتماعي-الانساني في دولنا، إضافة إلى مناقشة تحديات كثيرة تواجه اقتصاداتنا ومصارفنا ومجتمعاتنا، وأقصد بها:

أولاً: التمويل المستدام ودوره في دعم الاستقرار المالي والمصرفي.

ثانياً: التغير المناخي، والفرص والتحديات الناجمة عنها، خاصة بالنسبة للقطاع المصرفي.

ثالثاً: كيفية ادماج عناصر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن استراتيجيات البنوك المركزية والبنوك التجارية.

رابعاً: الصيرفة الخضراء وكيفية مواهمة الاستراتيجيات التمويلية للبنوك مع اهداف التنمية المستدامة، وصولاً الى تحقيق "التمويل المستدام".

أيها السيدات والسادة،،،

لا شك أنّ تلك المواضيع تهّمّ معظم دولنا العربية وتشكّل هاجساً لها جميعاً، وليس دولة بعينها، لارتباطها بشكل أو بآخر بقضايا التطوير، والنمو، والاصلاح، والتحوّل الاقتصادي، والتنمية المستدامة، وما يرتبط بها من أمور متعلقة باجراءات مكافحة التغير المناخي، وإدارة ماليّة الدولة، والسياسات النقدية للبنوك المركزية، ودور القطاع المصرفي بحُكم أنه الممول الرئيسي للاقتصاد الوطني في دولنا العربية – سواء القطاع العام أو القطاع الخاص، وتطبيق قواعد الحوكمة الصارمة عند رسم السياسات الاقتصادية الكلية، والتي تتضمن السياسات الاستثمارية العامة، والسياسات الانمائية والتنموية، والسياسات والاجراءات التنظيمية التي تؤثر بشكل مباشر على مناخ الاعمال والبيئة الاستثمارية والتشغيلية للمؤسسات الاقتصادية.

وهذا يستدعي الاضائة بشكل خاص على موضوع الاستدامة المالية، والتوازن المالي للدولة، والادوات والآليات اللازمة لتعزيز قدرة الدول على إدارة الدين العام، بما يحقق استدامته والقدرة على تحمله، واستقرار وضعية الاقتصاد الكلي، وتوسيع الحيز المالي للحكومات، لتستطيع تأمين التمويل الكافي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. مع الاشارة هنا الى أنه وعلى الرغم من تحقيق تقدم ملحوظ في موضوع الاستدامة المالية في الدول العربية اجمالاً، فإن الكثير لا يزال امامنا، ولا تزال تحديات استدامة الدين العام تحديداً تقلق دولاً عربية عديدة، الامر الذي يؤثر على اطار الاستدامة المالية بشكل عام، بما فيها تلك المتأتية من القطاع المصرفي.

أيها السيدات والسادة،،،

يأتي عقد هذا الملتقى في وقت أكثر ما تكون فيه معظم دولنا العربية – (على اختلاف مستوى الدخل والتطور الاقتصادي فيها) – بحاجة الى البدء بتطبيق، وتفعيل برامج التطوير والاصلاح والتحوّل الاقتصادي والاستدامة المالية فيها. وقد شهدنا جميعاً، وفي عدّة دول عربية، كيف أن تأخر الاصلاح، وتجميد الاوضاع على ما هي عليه، يؤدي الى الاضرار بالاقتصاد الوطني، وطرده الاستثمارات الوطنية والاجنبية، ودفع الكفاءات الوطنية الى الهجرة، واستنزاف مقدرات الدولة. وكلّ ذلك يؤدي من دون شك، الى الفقر، والامية، والبطالة، والهجرة، وتفاقم الجريمة، والعنف، والتطرف.

وفي ظلّ تراجع إمكانيات الدولة على التمويل بسبب تزايد عبء الديون السيادية، لا شكّ فإنّ التحوّل الاقتصادي في دولنا العربية يحتاج الى مشاركة جدية ومساهمة كبيرة من قبل القطاع الخاص العربي، وعلى رأسه القطاع المصرفي، الذي يحوز على جزء كبير من مدخرات الشركات والافراد في الدول العربية، بحيث يعادل مجموع الودائع في المصارف العربية، حجم الناتج المحلي الاجمالي المجمع للدول العربية كلها. وبالتالي، فإن جزء من التمويل اللازم لسياسات الاصلاح والتحول الاقتصادي والتنمية المستدامة، يمكن الحصول عليه محلياً، عبر آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي تمثل اليوم أحد اهم آليات التمويل في العديد من دول العالم.

أيها السيدات والسادة،،

لا أستطيع أن أتواجد في مصر الحبيبة دون أن اضيئ على التطورات الاقتصادية والمالية فيها، وكيفية تعامل صانعي القرار معها.

لا شك أن الأزمات المتلاحقة التي شهدتها العالم خلال السنوات الثلاث الماضية، وأقصد بها: جائحة كورونا، والحرب في اوكرانيا وتجزؤ الاسواق الدولية بسببها، والتضخم العالمي، وتداعيات كل ذلك على القطاعات الاقتصادية الدولية، مثل تراجع السياحة، واختناقات سلاسل الامداد، وقيود التجارة الدولية، وتغيّر خريطة الاستثمار الاجنبي المباشر، وتقييد حركة رؤوس الاموال، قد أضرت بالخطط الاقتصادية والتنموية لمصر، وأدت الى خروج رؤوس اموال وتراجع السياحة الوافدة وزيادة تكاليف استيراد المواد الغذائية وانخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار.

ولكن على الرغم من كل ذلك، لا تزال مصر تحقق نجاحاً في مسار التطور والتحول الاقتصادي والمالي الذي بدأتها منذ بضع سنوات. ولا أجامل في قلبي هذا، بل إنه بالاستناد إلى البيانات الصادرة عن المنظمات المالية الدولية - فعلى سبيل المثال لا الحصر:

● لا زالت مصر تحقق أعلى نسب النمو الاقتصادي عربياً وعالمياً، حيث سجلت نسبة نمو سنوي فاقت الخمسة بالمئة خلال معظم سنوات العقد الماضي. كما من المتوقع ان يبلغ متوسط النمو السنوي نسبة 5.4% خلال السنوات الخمس القادمة.

● ازداد حجم الناتج المحلي الاجمالي لمصر بنسبة فاقت الاربعين بالمئة خلال العقد الماضي، ليصل حجم الاقتصاد المصري الى 460 مليار دولار بنهاية العام 2022. ومن المتوقع ان يفوق حجم الناتج المحلي الاجمالي لمصر 650 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة.

● ان النمو الاقتصادي الذي تحققه مصر، قد ادى الى زيادة الدخل الفردي للمواطن المصري بشكل كبير، بحيث ارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من 3828 دولار عام 2015 الى 4504 دولار بنهاية العام 2022، ومن المتوقع ان ترتفع الى 5775 دولار خلال السنوات الخمس القادمة، على الرغم من الزيادة المستمرة في عدد السكان. وهذا يثبت نجاح الحكومة المصرية في زيادة النمو الاقتصادي بأسرع من نسبة الزيادة السكانية، الامر الذي يشكل تحدياً حقيقياً في دولة ذات نسبة زيادة سكان مرتفعة جداً كمصر.

● هذا النمو في الناتج المحلي والدخل الفردي في مصر هو اشتمالي (Inclusive growth)، واحد اهم دلائله انه قد ادى الى انخفاض البطالة في مصر من 12.9% بنهاية عام 2015 الى 7.3% بنهاية العام 2022، ومن المتوقع استمرار انخفاض البطالة لتصل الى 6.7% خلال السنوات الخمس القادمة.

● أمّا فيما خصّ الدين العام، فعلى الرغم من التوسع الكبير في الانفاق على البنية التحتية والاستثمارات الحكومية، فقد حققت الحكومة المصرية نجاحاً باهراً في ادارة المالية العامة، بحيث يتم تسجيل انخفاض مستمر في العجز في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ليبقى ضمن المعايير المقبولة عالمياً، مترافقاً مع سياسة حازمة في ادارة الدين العام ووضعه على طريق الاستدامة، حيث من المتوقع انخفاض حجم الدين العام من قرابة 90% من حجم الاقتصاد المصري اليوم، الى اقل من 80% خلال خمس سنوات، وهذه النسبة هي أقل من نسب أكبر الاقتصادات وأكثرها تقدماً حول العالم.

● أخيراً، لم تشهد مصر أيّة أزمة مالية أو مصرفية، ولا حتى تعثر مصرف واحد، حتى في ظل الضغوط الاقتصادية الكلية والمالية العامة، بسبب السياسات الاحترازية الكلية والاجراءات الرقابية للبنك المركزي المصري. وفي ظلّ ذلك، بلغ حجم القطاع المصرفي المصري قرابة نصف تريليون دولار، بحسب بيانات شهر نوفمبر 2022.

أيها السيدات والسادة،،

أرحب بكم مجدداً في هذا المنتدى، وأتمنى أن يحقق أهدافه في الإضاءة على مجمل المواضيع الشائكة، والتي تمثل تحديات لصانعي القرار في دولنا العربية من جهة، ولمؤسسات القطاع الخاص من جهة أخرى.

وشكراً لإصغائكم،،